سياسة عدم الإنحياز في علاقات العراق الدولية
في عهد السيد الرئيس القائد صدام حسين «حفظه الله»

الدكتور صلاح داود الحديثي
كلية القانون

المقدمة

كما هو واضح في عرف السياسة الدولية فان الدولة بحد ذاتها كوحدة قانونية معترف بها لاتتصرف على المستوى القانوني والسياسي، الامن خلال من يمثلها «ولذلك تفهم الدولة سياسياً على انها تلك المنظمة الاجتماعية المتكاملة التي تتمتع قيادتها السياسية (أي صانعو القرار المسؤولون رسمياً) بالسيادة الكاملة وباستقلالية في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية» (١).

---

(١) فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨ (بغداد ١٩٨١) ،ص٢٠ .

ومن الواضح فان سياسة العراق الخارجية تتم في الفترة موضوع البحث. بقيادة الرئيس صدام حسين (حفظه الله)، و عليه فانصنع القرار السياسي المناسب يدل على قدرة الشخصية واهميتها. فالعراق الذي يمثل موقعاً بارزاً في منطقته التي تعتبرمن اشد المناطق حساسية والتهاباً في عالمنا المعاصر اصبح يحتل مركزاً متميزاً ليس في الوطن العربي فحسب. وانما في العالم الثالث اجمع .

لقد صنع العراق بفعل قيادته الحكيمة مواقف ايجابية على المستوى الدولي برهنت على حرية واستقلالية وقومية القرار بعيداً عن استراتيجيات الدول الكبرى وهيمنتها ؛ ودلت من غير شك على الوضع الفكري والسياسي وعلى الواقعية بعيداً عن كل السياسات الليبرالية والماركسية والرجعية التي ترتكز عليها بعض انظمة الوطن العربي باتجاه اعادة الشخصية العربية حفاظاً على هويتها وربط مسارها بالعصر الحاضر بما يتناسب والتقدم الحضاري وصولاً الى بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

ان هذه السياسة الخارجية التي يتبناها الرئيس القائد صدام حسين هي المنهج السياسي والترجمة الواقعية لمبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي وعقيدته الثورية. كما هو حال الترجمة الفعلية لواقع الحزب وانعكاساته العملية على واقع البنيان الداخلي للقطر العراقي على صعيد المجتمع والفرد والتي اصبح بفضلها العراق قطراً متميزاً بين أقطار الوطن العربي بل والعالم اجمع لماعرف عنه من وضوح في جانب السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

وقد جاء هذا البحث ليوضح بجلاء سياسة عدم الانحياز في علاقات العراق الدولية من خلال فكر الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) وعقيدة حزب البعث : وقد شمل دراسة جوانب عديدة منحت سياسة الاستقطاب الدولي وسياسة عدم الانحياز من وجهة نظر العراق، اضافة الى دراسة مضمون سياسة عدم الانحياز في علاقات العراق الدولية على المستوى السياسي والاقتصادي .

وقد بدا من خلال البحث بالدليل مشروعية التأكيد على استقلالية العراق وعلى عدم جرياته في فلك الدول العظمى، والتعاون فيما بينه وبين دول العالم بمستوى التعادل والحفاظ على الشخصية الذاتية والكرامة الوطنية ، وكذلك الابتعاد عن التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية خاصة ماعرضه العراق، لدون العالم الثالث من ضمانات اقتصادية وتسهيلات مالية وقروض طويلة الامد عبرت من غير شك عن صدق العراق ــ ليس في الحفاظ على العراق

بعيداً عن التبعية للدول العظمى – بل والحفاظ على دول العالم الثالث من ان تنخرط في سياق التبعية للاجنبي .

ان سياسة عدم الانحياز هذه التي يسير عليها العراق حالياً انما تدل على قوة الدولة على كافة المستويات . اذ ان اهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية هي «قوة الدولة»(١) وقد جاءت قوة العراق هذه من القيادة الحكيمة، وسلامة العقيدة وتلاحم الجماهير مع تلك العقيدة والقائد .

كذلك لاننسى القومية (٢) التي هي القوة الديناميكية الثانية التي تتحكم في سياسة الدولة الخارجية. وهذه القومية هي حجر الزاوية التي ينطلق منها حزب البعث العربي الاشتراكي. مما اعطى لسياسة العراق هذه ميزة خاصة عبرت عن شخصيتها القومية بعيدة عن الاقليمية العنيفة والمصالح الشخصية، استهدفت اولا وقبل كل شيء حماية السيادة الاقليمية للعراق ودعم الامن القومي، والحفاظ على العقيدة ،وكذلك تنمية مقدرات العراق من القوة مما يتيح للقطر العراقي مستوى جيداً من الثراء الاقتصادي .

---

(١) لمعرفة العوامل المؤثرة في سياسة الدول الخارجية انظر : عبد الفتاح ، نفس المصدر السابق ، ص٢٢ – ٥٠ .

(٢) كان للقومية ولايزال في العلاقات الدولية اثر واضح اذ بفضلها قامت العديد من الدول في العالم ولاجلها تغيرت سياسات العديد من الدول وللاستزادة في هذا الجانب انظر : اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية (الكويت ١٩٧٩) ، ص٩٧وص ١٠٢ – ١٠٦ .

١ ـ سياسة الاستقطاب الدولي :

من النتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية زوال الحكم النازي في المانيا والحكم الفاشي في ايطاليا، وخروج بريطانيا وفرنسا كدولتين من الدرجة الثانية. وظهور الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي كأقوى دولتين تتمتعان بقوة فاعلة في المجتمع الدولي وفي مساحة جغرافية واسعة . وبذلك انتقلت مراكز الاستقطاب من بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا الى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، وحل نظام الثنائي الاستقطاب محل النظام المتعدد الاستقطاب .

وقد اتخذ التنافس بين الدولتين العظميين صورة حرب باردة جرى فيها الصراع على مناطق النفوذ وأقامة الحواجز الدولية للمحافظة على أمنهما والدفاع عنهما. فضلاً عن الصراع الدعائي والاقتصادي. وهكذا قسمت اوربا الى اوربا الغربية التي اصبحت تحت وصاية الولايات المتحدة الامريكية، واوربا الشرقية تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي. وانفرد القطبان الدوليان برسم السياسة الدولية والتأثير في احداثها وتطوراتها. كما عملا على عقد المحالفات: فظهر ميثاق ريو ١٩٤٧ وحلف الاطلسي ١٩٤٩، وميثاق الأمن المتبادل مع اليابان والحلف الثلاثي مع استراليا ونيوزيلندة والمعاهدة الدفاعية مع الفلبين كلها في ١٩٥١. ومعاهدة الدفاع المتبادل مع كوريا الجنوبية وحلف جنوب شرقي آسيا في ١٩٥٣. ومعاهدة الدفاع المتبادل مع فرموزا ١٩٥٤. وعقدت بريطانيا حليفة الولايات المتحدة الامريكية ميثاق حلف بغداد ١٩٥٥ (بعد خروج العراق منه ١٩٥٩ دعي بالحلف المركزي). كما عقدت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من الاتفاقيات الثنائية العسكرية والاقتصادية مع العديد من الدول كالعراق والسعودية وايران (١).

اما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه هو الاخر ارتبط بمجموعة من الاحلاف والمعاهدات: فعقد اتفاقية مع جيكوسلوفاكيا ١٩٤٣ ، وبولونيا ١٩٤٥ ، وبلغاريا والمجر ورومانيا ١٩٤٧. وفي عام ١٩٥٥ أقيم حلف وارشو ليحل محل المعاهدات السابقة . وانشأت منظمة الكوميكون COMECON لتطوير التعاون الاقتصادي مع دول اوربا الشرقية .

وقد قاد الصراع بين الدولتين العظميين الى السباق على تملك وانتاج الاسلحة النووية والتدميرية الاخرى .

---

(١) للتفاصيل : انظر ،د. روزيل ،ج.ب، التاريخ الدبلوماسي : تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم (ترجمة نور الدين خاطوم) ، بيروت ١٩٦٦ .

وعلى المستوى الايديولوجي اعتقدت الدولتان بأنهما تملكان الحقائق التي تصلح لكل زمان ومكان ، واخذتا بالترويج لأيديولوجياتها عن طريق تقديم الاعانات المالية والمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية ، فضلا عن تكوين الاحزاب والتنظيمات السياسية الموالية لهما .

٢ ـ سياسة عدم الأنحياز من وجـــهة نظر العـراق

ان المفهوم العام لمبدأ عدم الانحياز قد تبلور نتيجة الحرب العالمية الثانية التي تمخضت عنها اوضاع دولية جديدة ، لقد جاء ليعبر عن رفض التبعية وهيمنة الدول الكبرى ، وبخاصة الدولتين العظميين ، واقامة عالم يتحقق فيه التكافؤ في التعامل الدولي .

وقد تعمقت المضامين التقدمية لمفهوم عدم الانحياز نتيجة التجارب التي خاضتها شعوب العالم الثالث في نضالها من اجل استكمال تحررها وتحقيق سيادتها . فأخذ مفهوم عدم الأنحياز يؤكد على رفض كل انواع السيطرة ورفض أية محاولة لربط تبعي بين دول العالم الثالث وبين اي من مركزي الاستقطاب (١) وهذا موقف يبرر الصراع الدولي السياسي والاقتصادي والعقائدي الذي يسود العالم ، فضلا عن ان الالتزام بمبدأ عدم الانحياز يعد ضمانة لحماية المصالح الوطنية من مخاطر التأثير والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.

والتزم حزب البعث العربي الاشتراكي منذ تأسيسه بمبدأ عدم الانحياز واعدها ركناً مهماً في موقفه من العلاقات الدولية (٢) .

لقد وقف حزب البعث العربي الاشتراكي ضد سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية ، وبخاصة تلك التي تهدف إلى ربط العراق والاقطار العربية بمعاهدات او الدخول في مشاريع ترمي إلى وضعها في مخططات سياسية او اقتصادية او عسكرية تخدم مصالح الدول الكبرى.

وناضل حزب البعث العربي الاشتراكي ضد حلف بغداد ، كما طالب الحكومات التي تعاقبت على الحكم في القطر العراقي منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ بضرورة الالتزام بمبدأ عدم الانحياز نصاً وروحاً .

وقد اعتمدت قيادة الحزب والثورة نهج المصلحة الوطنية والقومية المستندة إلى المبادىء في ستراتيجية العلاقات الدولية . وعليه فتمسك العراق بسياسة عدم الانحياز يعد نتيجـــة

---

(١) انظر : الياس فرح ، البعث وفلسفة عدم الانحياز ، بغداد ١٩٨٣ ، ص١٩ .

(٢) انظر : حـــزب البعث العربي الاشتراكي / القطر العراقي ، التقريـر السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن ، كانون الثاني ١٩٧٤ ، بغداد (١٩٧٤) ، ص٤٩ .

منطقية لتمسكه بهذا النهج ، القائم على رفض تقسيم العالم إلى مراكز نفوذ تابعة لمراكز الاستقطاب الدولي ؛ وجرها لخدمة مشاريعها واهدافها المعبرة عن مصالحها وسياساتها الخاصة (١) .

ان التزام العراق بمبدأ عدم الانحياز يعني الالتزام «... بموقف حضاري جديد وخلاف بين الحضارتين المتصارعتين لا يتبنى تبنياً كلياً القيم الشرقية ولا الغربية ، ولا يقبل التعصب الأعمى لمذهب معين ، ولا العداء الأعمى لنظام او فلسفة معينة» (٢) . والعراق بذلك يعكس موقفاً قومياً ذا ابعاد حضارية تتعلق بتحقيق الشخصية القومية الانسانية للامة العربية في المجتمع الدولي (٣) .

ويعتبر العراق «الاستقلالية» جوهر سياسة عدم الانحياز ؛ لذا فانه يؤكد على ضرورة تحقيق الاستقلالية كشرط اساسي لنجاح سياسة عدم الانحياز والاستقلالية لاتعني عدم التبعية السياسية فحسب ، بل ايضاً عدم تبعية الاقتصاد والنهج ، وحرية اتخاذ القرار السياسي دون تأثير او تدخل من اية دولة كانت. وبذلك اقام العراق سياسة عدم الانحياز على قاعدة صلبة وحدد معالمها بشكل واضح لايقبل الاجتهاد والتأويل.

ومبدأ الاستقلالية لايمنع العراق من اقامة علاقات صداقة مع اية دولة من الدول الكبرى اساسها تلافي الستراتيجيات.» .... ولكن ليس بصيغة الانحياز او بصيغة الارتباط الميكانيكي وانما بصيغة الانتقاء ، حسب تلافي كل موقف مع مصلحة العراق. ومصلحة الامة العربية او مع ستراتيجيتها (٤). وانطلاقاً من ذلك فان العراق يعطي موقفاً متميزاً للاصدقاء في علاقاته الدولية ولن يساوي بينهم وبين الاعداء الذين يريدون الحاق الضرر به (٥).

---

(١) انظر : صدام حسين ، حركة عدم الأنحياز : هكذا نفهمها ، بغداد ١٩٨٠ ص١١ .
(٢) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، بغداد ١٩٨٢ ، ص٣٣٤ .
(٣) انظر : الياس فرح ، البعث وفلسفة ...، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤ .
(٤) صدام حسين ، معركة الاستقلالية والسياسية الدولية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٧٧ .
(٥) انظر : نفس المصدر السابق ، ص٧٣ .

٣ ـ مضمون سياسة عدم الانحياز في علاقات العراق الدولية

٣ ـ ١ المضمون السياسي

يعد العراق سياسة عدم الانحياز ركنا اساسيا في علاقاته الدولية ، مؤكدا على مضمونها التحرري والتقدمي والديمقراطي المعادي لجميع انواع الهيمنة والتمييز بين الشعوب (١)

والتزام العراق لهذه السياسة ينبع من ايمانه بضرورة تحقيق التعايش السلمي بين الانظمة والامم المختلفة ، فضلا عن ايمانه بحق الشعوب بأختيار طريقها الخاص والمستقل دون ان تكون سائرة في فلك الدولتين العظميين (٢) .

وان اية خطوة نحو تحقيق الأمن والتعايش السلمي يجب ان تهدف الى ازالة او التقليل من اسباب الصراع والتوتر الدولي . ولا يمكن ان يتحقق ذلك إلا من خلال :

- عدم الانتماء الى التكتلات والاحلاف العسكرية .
- نزع السلاح واخضاعه للرقابة او تخفيضه الى الحد الادنى .
- حل النزاعات الدولية كافة بالطرق السلمية بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .
- الامتناع عن اعمال التهديد والعدوان واستعمال القوة ضد وحدة اراضي اية دولة او استقلالها السياسي .
- الاعتراف بالمساواة بين كافة الدول ، كبيرها وصغيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وقد تبنى العراق سياسة دولية متوازنة ازاء مختلف القوى في العالم وذلك لمواجهة سياسة التكتلات الدولية . وما ينطوي عليها من احتمالات خطيرة تهدد الامن القومي العربي والامن والسلم في العالم .

وانطلاقا من ايمان العراق من ان قضية الامن والسلم الدولي لا يمكن تجزئتها ومن اجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة العربية وفي العالم ، اصدر السيد الرئيس صدام حسين الاعلان القومي في شباط ١٩٨٠ . الذي جاء ليعطي سياسة عدم الانحياز بعدا عمليا فرفض

---

(١) انظر : حزب البعث العربي الاشتراكي / القطر العراقي ، التقرير السياسي .. ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٩ .

(٢) انظر : ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣٢ .

العراق «.... تواجد الجيوش والقوات العسكرية واية قوات وقواعد أجنبية في الوطن العربي او تسهيل تواجدها بأية صيغة من الصيغ وتحت أية ذريعة او غطاء ولأي سبب من الاسباب ، وعزل اي نظام عربي لا يلتزم لهذا المبدأ ومقاطعته سياسيا واقتصاديا ومقاومة سياساته بكل الوسائل المتاحة» (١) .

ومن اجل تحجيم المساحة الجغرافية التي يمكن ان تتعرض للحرب والدمار نتيجة الصراع بين الدولتين العظميين ، يدعو العراق الالتزام بمبدأ «.. الحياد التام وعدم الانحياز ازاء اي طرف من اطراف الصراع او الحرب مالم ينتهك احد اطراف الصراع او الحرب السيادة الاقليمية العربية والحقوق الثابتة للاقطار العربية ... وامتناع الاقطار العربية عن اشتراك قواتها العسكرية كلا او جزءا في الحروب والمنازعات العسكرية في المنطقة وخارجها نيابة عن اية دولة او جهة اجنبية (٢) .

ولم يقتصر العراق دعوته هذه على الاقطار العربية فحسب . بل شملت دول العالم الثالث ايضا ، اذ يطالبها بالعمل الدؤوب من اجل تكوين « .... قوى انسانية ضخمة ترفض التبعية وفكرة اقتسام العالم بين المعسكرين .. ويوجد منطقة سلام منيعة واسعة تساعد كل معسكر على مواجهة ازمته وتصحيح اوضاعه وتعزز ظروف التعايش والتقدم الانساني السلمي (٣) .

وانطلاقا من ذلك يرفض العراق مبدأ وصاية الدول الكبرى على دول العالم الثالث ، ويدين مبدأ «... تقسيم العالم الى مراكز محددة للقوى لاخيار هذه الشعوب سوى الأنحياز الى اي منها بغض النظر عن توافق مصالحها الوطنية مع هذا الموقف» (٤) . ولا تتمكن شعوب العالم الثالث تحقيق ذلك الا من خلال اتخاذ المواقف الدولية التي تتماشى مع مصالحها الوطنية والقومية وكسر الطوق الذي تفرضه عليها الدول الكبرى ، الذي يحجبها عن اداء دورها الحقيقي في المجتمع الدولي لمواجهة سياسات التبعية والهيمنة (٥) .

---

(١) صدام حسين ، الاعلان القومي : استجابة لدواعي المسؤولية القومية ، بغداد ١٩٨٠ ، ص٤٤

(٢) نفس المصدر السابق ، ص٤٦ .

(٣) دار الطليعة (العاشر) نضال البعث ، الجزء الرابع ، بيروت ١٩٧٦ ، ص٥٩

(٤) صدام حسين ، حركة عدم الانحياز ... ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠

(٥) انظر : الياس فرح ، البعث وفلسفه ...، مصدر سبق ذكره ، ص٨٨

٣ ـ ٢ المضمون الاقتصادي

تفترض سياسة عدم الانحياز ابتداءاً عدم التبعية الأقتصادية ، اذ انه لا يمكن ان يتحقق الاستقلال السياسي بدون تحرر اقتصادي . وانطلاقا من ذلك يؤكد السيد الرئيس صدام حسين على ضرورة ترك شعوب العالم الثالث تقرر مصيرها بنفسها لأجل الخروج من حالة التخلف التي تعيشها (١) .

ويأخذ العراق على عاتقه تحقيق العمل المشترك مع دول العالم الثالث ليس في الميـــدان السياسي فحسب ، بل في الميدان الاقتصادي ايضا ، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي التام والنهوض بالمستويات الاجتماعية لشعوبها ، بغض النظر عن اختلاف النظم السياسية فيها وقد أنهى العراق من جانبه هيمنة شركات النفط الاحتكارية على الثروة الوطنيـــــة بتأميم جميع شركات النفط الاجنبية ، فضلا عن استثمار الثروة الطبيعية استثمارا وطنيا بعيداً عن هيمنة الدول الكبرى والشركات التابعة لها ، كشرط اساس لاقامة اقتـــصاد وطني مستقل .

ولما كانت دول العالم الثالث المتمثلة بحركة عدم الانحياز توجد بين الدولتين العظميين والتكتلات الاقتصادية التابعة لهما ، فان العراق يبذل جهودا صادقة في علاقاته الدوليـــة لأستحصال الحقوق والمصالح المشروعة للدول النامية ، واحداث تغيير جذري في هيكل العلاقات الدولية وصولا لتحقيق نظام اقتصادي عادل تحصل فيه دول العالم الثالث عـلى حقوقها . ومؤمن لها السيطرة الكاملة والفاعلة على ثرواتها الطبيعية ، وانهاء كل انواع الاستغلال والتميز على الصعيد الأقتصادي ، المتمثلة بالاستعمار الجديد (٢) .

وكخطوة في طريق ايجاد النظام الأقتصادي العادل يدعو العراق الدول الصناعية المتقدمة الى ايجاد الوسائل الفعالة لمكافحة آثار التضخم المصدر الى الدول النامية والذي يعد من اهم الاسباب التي تؤثر تأثيرا سلبيا في اقتصادياتها ، ويعرقل عملية التقدم والتنمية الأقتصادية ولتحقيق هذا الغرض اقترح العراق انشاء صندوق عالمي طويل الأجل لمساعدة دول العالم الثالث تساهم فيه الدول الصناعية المتفرقة ، فضلا عن الدول المصدرة للنفط (٣) .

---

(١) انظر : صدام حسين ، معركة الاستقلالية ...، مصدر سبق ذكره ، ص٨٠

(٢) انظر : نفس المصدر السابق ، ص ص١٦-١٩ .

(٣) للتفاصيل انظر : صدام حسين ، حركة عدم الانحياز ...، مصدر سبق ذكـــره ، ص ص٢٠- ٢١

وان هذا الاقتراح اذا ما أخذ به فانه كفيل «... بحل جانب مهم واساسي من هذه الحالة الجائرة في العلاقات الاقتصادية التي تربط اقتصاديات الدول النامية بأقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، وتشكل ركنا اساسيا في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد (١)

وبخصوص العلاقات النفطية يطالب العراق ببحث مسألة الطاقة على اساس ايجاد معادلة متوازنة مابين حاجة الدول المنتجة للنفط للكميات الحقيقية المصدرة منه وبين حاجة الدول الصناعية والعالم له . ان الوصول الى حل لمسألة الطاقة وتنظيمها بصورة شاملة وعادلة يحقق شرطا مهما في تأسيس علاقات دولية مستقرة . وفي هذا الخصوص يدعو السيد الرئيس صدام حسين الدول الصناعية الى عدم الحاق الضرر بالدول النامية . والى «... تنظيم استهلاكها وتنويع مصادر الطاقة لتلبية احتياجاتها محسوبة على اساس نظرة شمولية لحاجة الانسانية وليس على اساس تمتع الدول الصناعية بما ترغب به بغض النظر عن حاجة العالم الى الطاقة وما يلحق به من اضرار من الاستهلاك غير المنظم» (٢)

ولكي تكون لسياسة عدم الانحياز فاعلية واقعية ومؤثرة في العلاقات الدولية يدعو العراق دول العالم الثالث الى عدم الاعتماد على الدول الكبرى في الحصول على الاعانات والمساعدات المالية ، الامر الذي يجعلها تابعة لها وساترة في فلكها . وقد ادرك العراق اهمية هذا الجانب : فقدم السيد الرئيس صدام حسين مشروعا في مؤتمر هافانا لتقديم تسهيلات مالية لدول العالم الثالث التي ارتبطت مع العراق بعقود نفطية ، فضلا عن تقديم قروض طويلة الأجل وبدون فائدة (٣) .

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص٢١

(٢) نفس المصدر السابق ، ص٢٤ .

(٣) انظر : خطاب السيد الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز ، هافانا ٣-٧ أيلول ١٩٧٩ .

الخاتمة

اذا كان العراق يحتل موقعا بارزا في منطقة من اشد المناطق حساسية والتهابا في عالمنا الان ، فان تجربة السيد الرئيس القائد صدام حسين تحتل لا في اطار هذه المنطقة فحسب ، بل في اطار العالم الثالث كله ، موقعا متميزا في اتجاهاتها السياسية الداخلية والخارجية وتوجهاتها الايديولوجية التي تدافع دفاعا لا هوادة فيه عن حرية واستقلالية وقومية القرار العربي بعيدا عن استراتيجيات الدول الكبرى وهيمنتها على عالمنا المعاصر من خلال انتهاج سياسة عدم الانحياز وفي هذه المرحلة السياسية من تاريخ العالم والعالم العربي بوجه خاص التي تختلط فيها الاوراق وتتداخل الخنادق يبدو الوضوح الفكري والسياسي اهم من اي وقت مضى . لان اختلاف الواقع العربي جعل من المرتكزات السياسية للسيد الرئيس القائد تختلف عن المرتكزات السياسية في الوطن العربي سواء كانت سياسات ليبرالية او ماركسية .

وان استقراء آراء الرئيس في هذا المجال نجدها تمثل في :

١ — انطبقت المرتكزات بسمات المرتكزات السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

٢ — اكد على استيعاب قوانين الواقع العربي باتجاه خلق الطليعة (الصورة المصغرة للامة) القادرة على ولادة الامة من جديد . بسمة انسانية .

٣ — توحيد الامة العربية في كيان سياسي واحد

٤ — تغيير الواقع العربي نهجا ثوريا انقلابيا

٥ — اعادة بناء الشخصية العربية من جميع الجوانب لتساهم في الحفاظ على هويتها .

٦ — النظرة المستقبلية التي لاتقف عند حدود الحاضر العربي دائما تتطلع الى مستقبل عربي افضل .

٧ — الاهتمام بالعلم لان عليه التعويل في ربط مسار الامة العربية بالعصر وتيار التقدم الحضاري وصولا الى بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد .

وعندما نتناول سياسة عدم الانحياز فاننا دائما نذكر السيد الرئيس القائد صدام حسين لانه هو قائد التجربة الثورية الان في القطر العراقي الذي اعطاها ابعادا خاصة في سياسة العراق الخارجية .

المصادر

١ – حسين ، صدام ، الاعلان القومي : استجابة لدواعي المسؤولية القومية ، بغداد ١٩٨٠ .

٢ – حسين ، صدام ، حركة عدم الانحياز : هكذا نفهمها ، بغداد ١٩٨٠

٣ – حسين ، صدام ، خطاب السيد الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز ، هافانا ٣ – ٧ ايلول ١٩٧٩ ، بغداد ١٩٧٩ .

٤ – حسين ، صدام ، معركة الاستقلالية والسياسة الدولية ، بغداد ١٩٧٨ .

٥ – حزب البعث العربي الاشتراكي – القطر العراقي . التقرير السياسي الصادر من المؤتمر القطري الثامن ، كانون الثاني ١٩٧٤ بغداد (١٩٧٤) .

٦ – دار الطليعة (الناشر) ، نضال البعث ، الجزء الرابع . بيروت ١٩٧٦ .

٧ – دروزيل ، ج . ب التاريخ الدبلوماسي : تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم (ترجمة نور الدين خاطوم) بيروت ١٩٦٦ .

٨ – عبدالفتاح ، فكرت نامق ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨ بغداد ١٩٨١ .

٩ – عفلق ، ميشيل ، في سبيل البعث . بغداد ١٩٨٢ .

١٠ – فرح ، الياس ، البعث وفلسفة عدم الانحياز ، بغداد ١٩٨٣

١١ – مقلد ، اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية . الكويت ١٩٧٩ .